الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

حكم تعويض لصالح «كامكو» بـ 1,1 مليون دينار

ألزمت محكمة أسواق المال الكلية، مصفي صندوق الوطنية الاستثماري (مدعى عليه)، بسداد 1,1 مليون دينار لشركة كامكو للاستثمار بصفتها مدير صندوق التعليم الكويتي.
وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أنها طلبت في دعواها تعويضا تقدر قيمته بنحو 1,1 مليون دينار. وأضافت الشركة أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي الناتج عن الحكم إلا بعد الفصل بحكم نهائي.

الوعود الانتخابية ركزت على حماية جيب المواطن.. عكس توجهات الوثيقة

هل تشتعل وثيقة الإصلاح مع البرلمان الجديد؟

الوعود الانتخابية لمجلس الامة 2016تركزت على حماية جيب المواطن فهل يحرق البرلمان الجديد وثيقة الاصلاح.. في الصورة جانب من الندوات الانتخابية (أ.ف.ب)

أحمد موسى

انتهت الانتخابات البرلمانية لمجلس 2016 بظهور تركيبة برلمانية جديدة، ابرزها العنصر الشبابي أو عنصر النواب الذين يخوضون العمل البرلماني لأول مرة، اضافة الى عودة المعارضة الى البرلمان بعد انقطاع في مجلس 2013. وشكلت نسبة التغيير 60٪ كمتوسط هي عبارة عن الوجوه الجديدة التي دخلت البرلمان مقارنة مع المجلس السابق. في ظل هذه المعادلة الجديدة، سيكون امام البرلمان ونوابه الجدد تحديات كبيرة في تنفيذ وعودهم الانتخابية التي قطعوها على أنفسهم فيما يتعلق بملف الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته البلاد بإقرار وثيقة الإصلاح الاقتصادي، خصوصا ان اغلب تلك الوعود كان عنوانها الأساسي رافضا لتلك الوثيقة التي رأوا فيها مسا مباشرا لجيب المواطن يجب التصدي له. في المقابل، سيكون امام الحكومة الجديدة تحديات صعبة في كيفية التعامل مع البرلمان الجديد، وان كانت التوقعات بأن تأتي الحقائب الحكومية جديدة تستطيع جراء تلك التدابير، إضافة إلى مواكبة التغييرات البرلمانية.

البنزين على رأس الملفات الحارقة للجيوب.. يليه التضخم وضريبة القيمة المضافة

وسيكون ملف وثيقة الاصلاح هو التحدي الاكبر، حيث شملت الوثيقة مسارا طويلا من الإصلاحات المالية التي من شأنها معالجة الخلل في هيكل المالية العامة الذي أحدثه تهاوي أسعار النفط، منها ملفات تمس المواطنين على رأسها تخفيض الدعوم وخطط لفرض ضرائب على الشركات، وهي ما ستنعكس على المستوى المعيشي للمواطن بسبب الضغوط التضخمية التي سيوجهونها ان قرارات التقشف التي تم اتخاذها أحدثت صداما برلمانيا ـ حكوميا فيما يخص زيادة أسعار البنزين.

تحرير اسعار البنزين وزيادته بنحو يتخطى 60٪، من الملفات الشائكة التي ينتظر ان تكون على طاولة المجلس الجديد بعد ان قفزت مستويات التضخم 1٪ بعد القرار، وبجانب البنزين هناك خطط حكومية ترمي إلى فرض ضريبة بحدود 10٪ على أرباح الشركات بحلول العام 2018.

وتأتي ضريبة القيمة المضافة التي ستكون بحدود 5٪، بالإضافة إلى اجراء إصلاح يشمل توحيد مقياس هيكل الأجور في القطاع العام وتوفير إطار للحد من نمو فاتورة الأجور حيث تشمل كل هذه التدابير بحسب الصالح في ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية واحتواء الإنفاق العام والمزيد من الإصلاحات في الدعومات والأجور.

ويهدف البرنامج الحكومي إلى خفض فاتورة الدعوم من 2,9 مليار دينار في العام المالي الحالي 2016 ـ 2017 إلى 2,1 مليار دينار للعام 2018 ـ 2019 وبنسبة تبلغ نحو 28٪، والى جانب ترشيد الدعوم والضرائب تشمل الإصلاحات المالية التي تضمنتها وثيقة الإصلاح خصخصة مشروعات سيتم طرحها حتى عام 2019 بقيمة 5,4 مليارات دينار على ان يكون للمواطنين حصة 50٪ من أسهمها.

وهناك برنامج للحد من نمو الأجور والرواتب، حيث تتطلع الحكومة إلى اعتماد البديل الاستراتيجي الذي سيضع هيكلا موحدا للأجور في كل القطاعات.

والى جانب الإصلاحات المالية تأتي الاستدانة، حيث تسعى وزارة المالية إلى إصدار سندات وصكوك المحلية والعالمية بقيمة 5 مليارات دينار في السنة المالية 2016 ـ 2017 إلى جانب السحب من الاحتياطي لسد عجز الموازنة البالغ 9,5 مليارات دينار، حيث أصدرت حتى الآن سندات محلية بقيمة مليار دينار، كما تنوي الحصول على 3 مليارات دينار إضافية من الأسواق العالمية بالعملة الأجنبية، مما يضع الكويت لاول مرة كدولة مدينة بعد أن كانت دائنة لدول العالم.

ضرائب الشركات ملف مؤرق للشركات المدرجة

البورصة تستقبل البرلمان بتراجع سيولتها 70٪

شريف حمدي

في أول جلسة تداول لبورصة الكويت بعد إسدال الستار على الانتخابات البرلمانية، شهدت بورصة الكويت تراجعا لافتا على مستوى قيمة التداول بنسبة 70٪، إذ انخفضت السيولة إلى 4,5 ملايين دينار مقارنة مع 15,8 مليون دينار في الجلسة التي سبقتها.

وتعد قيمة الـ 4,5 ملايين دينار هي الأقل منذ عودة السيولة الى السوق في الفترة الأخيرة، حيث بدأت سيولة سوق الأسهم الكويتية تتحسن بشكل ملحوظ وتتخطى حاجز الـ 10 ملايين دينار على مدار شهر ونصف الشهر تقريبا، فآخر قيمة مشابهة كانت في 13 أكتوبر الماضي.

ويبدو أن البورصة بهذا التحفظ الملحوظ في ضخ السيولة دخلت مرحلة الترقب حتى تتبلور الرؤية على المستوى السياسي وتكوين اللجان المختلفة، فضلا عن تشكل الحكومة الجديدة، خاصة أن هناك العديد من الملفات الاقتصادية تنتظر الحسم، ومن أبرز هذه الملفات ما يلي:

فرض ضرائب على أرباح الشركات الكويتية المدرجة المزمع تطبيقها، التي من المتوقع ان تقلص من التوزيعات النقدية على المساهمين، حيث تعتزم الكويت فرض ضرائب على صافي أرباح الشركات المحلية بنسبة 10٪ حسب الخطة الموضوعة ضمن وثيقة الإصلاح الاقتصادي التي بدأ تطبيقها على أرض الواقع، وبالتالي من المنتظر أن تتأثر الشركات المدرجة بسوق الأسهم بهذه الضرائب المباشرة التي ستخفض أرباحها الصافية وتضغط على توزيعاتها النقدية، وهو ما يعني زيادة أوجاع الاستثمار في البورصة.

ومن المعلوم أن الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة تدفع حاليا ضرائب توازي 4,5٪ (دعم عمالة وزكاة ولمؤسسة التقدم العلمي)، ولم يستقر الرأي حتى الآن اذا كانت ستدفع 5,5٪ إضافية كضرائب أرباح، أم ستدفع 10٪ إضافية، لتصبح ضرائبها الإجمالية 14,5٪

وأنهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس على تباين، حيث صعد السعري 0,32٪ إلى النقطة 5534، رابحا 17 نقطة، فيما تراجع الوزني 0,24٪، وانخفض كويت 15 بنحو 0,5٪.

«بيت.كوم»: 75٪ يرون توافر فرص العمل.. و70٪ يشيرون إلى النمو الوظيفي

الكويت ضمن أفضل مدن المنطقة.. للعيش

كشف استبيان جديد من «بيت.كوم» بعنوان «أفضل المدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أن مدينة الكويت برزت ضمن قائمة أفضل 10 مدن للعيش في المنطقة. وفي الكويت، عبر 40٪ من المجيبين عن سعادتهم بالعيش في مدينتهم، وقال 19٪ انهم سعداء جدا. وتم تقييم المدن وفقا لمجموعة من العوامل التي شملت الاقتصاد، والبيئة، ومستوى المعيشة، والبنية الاجتماعية والثقافية، وريادة الأعمال.

ومن بين العناصر الاقتصادية الرئيسية التي استهدفها الاستبيان، أشار ثلاثة أرباع المجيبين (75٪) إلى أن توافر فرص العمل هو العامل الأكثر أهمية بالنسبة لهم، يليه تكاليف السكن المقبولة (72٪). كما برز توافر المستلزمات اليومية بأسعار مقبولة (70٪)، والنمو الوظيفي (70٪) ضمن العوامل المهمة جدا بالنسبة للمجيبين في المنطقة.

40٪ فقط سعداء بالعيش في الكويت!

72٪ يقولون إن تكاليف السكن مقبولة

52٪ يرون توافر الأنشطة الترفيهية

وأشارت نتائج الاستبيان الى أن التأمين الصحي وأنظمة الضمان الاجتماعي (78٪) يعد كحقوق العمل الأكثر أهمية بالنسبة للمجيبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يليه نظام حماية الأجور (69٪)، وفوائد نهاية الخدمة (68٪)، وحقوق فسخ عقد العمل (68٪). وقال نحو ثلث المجيبين في مدينة الكويت إن التأمين الصحي وأنظمة الضمان الاجتماعي (40٪)، وبدلات الإجازات (40٪)، ونظام حماية الأجور (30٪)، هي إما جيدة أو ممتازة.

وتمحورت أولويات المجيبين بالمنطقة في مجال مستوى المعيشة في مدنهم حول السلامة، والتعليم، والرعاية الصحية. حيث شملت العوامل الأكثر أهمية في هذا المجال، الشعور بالاستقرار والأمان (84٪)، وجودة التعليم (81٪)، وتوافر منشآت الرعاية الصحية (81٪)، وجودة المنشآت الصحية المتوافرة (80٪). وقال المجيبون إن أنظمة الكهرباء والمياه والصرف الصحي (63٪)، وأماكن الترفيه (52٪)، ومنشآت الرعاية الصحية (42٪)، هي إما جيدة أو ممتازة في مدينة الكويت.

العوامل الاجتماعية والثقافية

تلعب هذه العوامل دورا مهما للغاية في الثقافات والمجتمعات والمدن، فهي تؤثر على أفكار الأفراد ومشاعرهم وسلوكياتهم. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شملت العوامل الاجتماعية والثقافية الأكثر أهمية بالنسبة للمجيبين، معدلات الجرائم المنخفضة (81٪)، وتطبيق القانون بفعالية (77٪). ويشير 50٪ من المجيبين في الكويت إلى أن معدل الجريمة في مدينتهم منخفض، في حين يقول 42٪ إن تطبيق القانون إما جيد أو ممتاز.

وأبدى المجيبون اهتماما أقل تجاه عوامل الرياضة، والفنون، والثقافة، والاستجمام، في حين وصفها عدد أكبر من المجيبين بأنها «مهمة إلى حد ما». وبرز توافر المناطق الطبيعية/ المناظر الطبيعية (53٪) كالعامل الأكثر أهمية في هذا المجال، يليه توافر النشاطات المناسبة للعائلة (47٪)، وتوافر النشاطات الخارجية/ الرياضية (46٪)، وتوافر خيارات الاسترخاء (46٪).

وبرزت النظافة كأهم عامل بيئي بالنسبة لسكان مدن المنطقة، حيث قيم المجيبون المياه النظيفة (83٪)، والهواء النظيف (74٪)، والشوارع النظيفة (69٪)، كالعوامل الأكثر أهمية في الاستبيان.

وفي مجال العوامل البيئية، اتفق المجيبون في مدينة الكويت على ان الشوارع النظيفة (49٪)، والمياه النظيفة (47٪)، وجمال التصاميم المعمارية والأبنية (46٪)، هي إما جيدة أو ممتازة.

عوامل ريادة الأعمال

وكشف الاستبيان أن العنصر المالي هو العامل الأكثر أهمية بالنسبة للمجيبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث برزت الضرائب والرسوم (60٪)، وسهولة تأسيس عمل جديد (59٪)، وسهولة إيجاد التمويل لتأسيس العمل (59٪)، كأكثر العوامل أهمية.

«ميد»: التمويل يعوق سير مشروع السكك الحديدية الخليجية

محمود عيسى

مازال مشروع سكة الحديد الخليجية يراوح مكانه، وما زال التأجيل سيد الموقف، وبرغم ذلك فقد قالت مجلة ميد إن الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وهيئة النقل الاتحادية في الإمارات سعتا لطمأنة السوق بان كلا منهما لا تزال ملتزمة ببناء خط سكة الحديد الرئيسي لنقل الركاب والبضائع والذي من شأنه الربط بين جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

ونسبت المجلة الى كبير مستشاري قسم النقل في أمانة مجلس التعاون الخليجي إبراهيم السبتي قوله ان التمويل هو العامل الوحيد المعيق للسير في مشروع شبكة السكك الحديدية الخليجية. واضاف «ان كل مؤسسات السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي تبحث في أفضل خيارات التمويل المتاحة، وعلى الأرجح نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وان الجهود ماضية في تأمين الالتزام من قبل القطاعات الحكومية والخاصة لضمان تطوير صناعة السكك الحديدية في المنطقة».

ومن الجدير بالذكر ان وزراء النقل الخليجيين اتفقوا في وقت سابق على تمديد الموعد النهائي لإنجاز المشروع الخليجي من عام 2018 الى 2021، على ان التاريخ النهائي سيخضع لمراجعة وزراء النقل في اجتماع سيعقدونه قبل نهاية عام 2017.

من جانب آخر، قالت الهيئة الاتحادية إنها تتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في صياغة المبادئ التوجيهية التقنية والتشغيلية والمؤسسية للتمكين من وضع الرؤية اللازمة لشبكة السكك الحديدية الإقليمية لتكون سلسة ومتكاملة حيث لا يعود من الضروري أن تتوقف عند الحدود الوطنية.

من جانبه، قال الخبير في شؤون السلامة والسكك الحديدية بهيئة النقل الاتحادية ديڤيد كواستل ان انجاز الخط الرئيسي لشبكة الامارات قد يتأخر عن الموعد المحدد له، ولكنه على اي حال سيصل الى الوجهة المقررة.

وابلغ كواستل مجلة ميد ان ثمة الكثير من التطورات فيما يتعلق بشبكة السكة الحديدية الإماراتية، ولكنه قال انه غير مخول بكشف النقاب عنها حتى الآن.

وقالت المجلة ان بعض الخبراء يشعرون بالانزعاج بسبب عدم تحقيق تطور كبير في مشروع سكة الحديد الخليجية والمشاريع الرئيسية الاخرى في المنطقة خلال العام الماضي. وابلغ أحد المديرين التنفيذيين مجلة ميد بقوله «إن المنافع الاقتصادية لهذا المشروع ضخمة واضحة جدا ولها القدرة على جمع وتوحيد دول مجلس التعاون الخليجي سياسيا واقتصاديا».

وختمت ميد بالقول انه بصرف النظر عن إتاحة فرص النقل الجماعي للأفراد والبضائع بوسائل أكثر أمانا وبأسعار اكثر اعتدالا، فإنه من المتوقع أن يخلق المشروع فرص عمل للآلاف من مواطني دول مجلس التعاون.

«بيتك» يوقع عقد بيع «تابعة» له بـ 18,7 مليون دينار

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) إنه تم توقيع عقد بيع شركته التابعة، بيت التمويل الكويتي الاستثمارية، بقيمة 18,7 مليون دينار.

وأضاف البنك في بيان للبورصة أن عدد أسهم الشركة التابعة بلغ 150 مليون سهم، تم بيعها لعدد من المستثمرين، بعد إتمام استيفاء الإجراءات والموافقات التي تطلبتها الجهات الرقابية، وخاصة الهيئة.

وأكد أن عملية البيع سينعكس أثرها على البيانات المالية المجمعة للبنك في الربع الرابع من عام 2016.

وأشار البنك في إفصاحين سابقين بتاريخ 15 فبراير و23 فبراير 2016، عن توقيع مذكرة التفاهم بخصوص عملية البيع، مؤكدا على أنه سيتم الإفصاح المكمل فور الانتهاء من توقيع عقد البيع، والأثر المالي لذلك.